إنتخابات سريلانكا الرئاسية

محمد أنور
الهيئة العامة للاستعلامات

الملخص:

تعتبر سريلانكا من الدول القلائل فى العالم التي أجرت إنتخابات برلمانية وسط أزمة جائحة كورونا عام ٢٠١٩، وكانت من الدول التي اضطرت لإختيار رئيس لها عبر البرلمان، حيث أجبرت تطورات المشهد الداخلي بعد فراغ كرسي الرئاسة وسط أعنف أزمة إقتصادية تتعرض لها البلاد، وكان ثمة أولوية لإختيار رئيس جديد للبلاد، عبر البرلمان لسد الفراغ الدستورى، والتي أفرزت نتائجه عن اختيار "رانيل ويكرمسينجه" رئيساً جديداً لسريلانكا، وقد أثار المحللون جملة من التساؤلات، حول توجهات الرئيس الجديد، وكيفية تعاطيه مع الازمة الاقتصادية الطاحنة، وهل هو يمثل قيادة "جديدة" ذات فكر مختلف أم سيكون تكراراً لنفس خطى سابقيه، وسيكون وجهاً جديدا لنظام قديم، وقد جاءت ردود الأفعال تجاه إختياره إيجابية وخاصة من جانب المجتمع الدولي، وحلفاء سريلانكا المتمثلة فى الهند والصين وروسيا، أو على صعيد الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة التي أشادت بالتدوال السلمي للسلطة.

إلا أن واقع الحال، وطبقا لرؤى محللين فإن النظام السياسي سيواجه تحديات عديدة، فضلا انه لن تكون هناك حلول سهلة لإصلاح الإقتصاد المنهار مع تفاقم معدلات الفقر، ولعلاج المشاكل التي استمرت لأكثر من أربعة عقود شهد خلالها صدمات متعددة .

Abstract:

Sri Lanka is one of the few countries in the world that held parliamentary elections in the midst of the Corona pandemic crisis in 2019 , it was one of the countries that had to choose a president through Parliament, as developments in the internal scene forced the presidency to become empty amid the most severe economic crisis facing the country. A priority to choose a new president for the country, through Parliament, to fill the constitutional vacuum, which resulted in the selection of "Ranil Wickremesinghe" as the new president of Sri Lanka, , the analysts raised a number of questions about the new president's orientations, how he will deal with the severe economic crisis, and whether he represents a "new" leadership with a different ideology or will it be Repeating the same footsteps as his predecessors, and he will be a new face of an old regime. The reactions towards his choice were positive, especially from the international community, Sri Lanka's allies represented in India, China and Russia, or at the level of the European Union and the United Nations, which praised the peaceful transfer of power.

However, the reality of the situation, according to the visions of analysts, the political system will face many challenges, in addition to the fact that there will be no easy solutions to fix the collapsed economy with the exacerbation of poverty rates, and to remedy the problems that persisted for more than four decades during which it witnessed multiple shocks.

مقدمة :

فى تطبيق عملى للتأثيرات السلبية للأزمات العالمية بدءاً باتعكاسات جائحة كورونا وانتهاءاً بانعكاسات الحرب الأوكرانية – الروسية الخانقة على إقتصاديات دول العالم ، كانت سريلانكا واحدة من البلدان التى تاثرت بها، حيث دفعت الضغوطات الإقتصادية الخانقة التى تعرضت لها لدفع البلاد نحو حافة الإنهيار والعجز على الوفاء بالتزاماتها سواءً الداخلية أو إلتزاماتها الدولية وبخاصة صندوق النقد والبنك الدوليين حيث أعلنت سريلانكا في أبريل الماضي عن تعليق القروض الأجنبية والتي تبلغ ٥١ مليار دولار، في حين يتعين عليها سداد ٢٨ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٢٧.

وأمام تلك المؤشرات الخطيرة يُضاف إليها عدة عوامل داخلية، دفعت البلد نحو هاوية عدم الإستقرار السريع، فوجىء العالم بخروج تظاهرات إحتجاجية على الأوضاع ما لبثت أن تطورت سريعاً وأدت إلى وقوع ضحايا وإشتباكات بين الشرطة والحشود الغاضبة، التي مالبثت بعد فترة من النجاح فى محاصرة مقر إقامة الرئيس جوتابايا راجابكسا والمطالبة بتنحيته عن كرسي الرئاسة، ليترك البلاد بين مطرقة الهاوية السياسية وسندان الفراغ الدستورى لكرسي الرئاسة.

حيث فوجي العالم يوم ٩ يوليو٢٠٢٢، بتقارير إعلامية من سريلانكا، عن هروب الرئيس السريلانكي جوتابايا راجابكسا، من مقره الرسمي في العاصمة كولومبو، بعد اقتحام المتظاهرين للمقر الرئاسي، في ظل أسوء أزمة اقتصادية شهدتها البلاد على مدى سبعة عقود منذ استقلالها عام ١٩٤٨، حيث سار المحتجون في العاصمة كولومبو من الضواحي فى ظل قرار حظر التجوال الذى تم فرضه للحيلولة ضد تصاعد موجة الإحتجاجات التي بدأت ضعيفة وما لبثت أن إزدادت أعدادها وقوتها على مدى الأشهر الماضية نتيجة توالى وإزدياد تبعات الأزمة الاقتصادية الغير مسبوقة ، من جانبه، دعا رئيس الوزراء السريلانكي، رانيل ويكريميسنجه، قادة الحزب الحاكم والحكومة لعقد إجتماع طارئ، بعد فرار الرئيس، جوتابايا راجاباكسا، تحت وطاة تلك الأزمات والإحتجاجات إلى جزر المالديف المجاورة غادر بعدها إلى سنغافورة .

وتم إعلان استقالة الرئيس وأعلن رئيس الوزراء،" رانيل ويكرمسينجه" حالة الطوارئ، مع بقاء آلاف المتظاهرين في الشوارع، وقيام عشرات منهم باحتلال عدة مكاتب حكومية، فيما انتشرت شائعات حول ما إذا كان راجاباكسا يخطط لإنقلاب عسكرى أو قمع عدوانى ضد المتظاهرين السلميين.

ومن ثم باتت البلاد أمام أزمة غير مسبوقة، فما بين رئيس هرب بالفعل ويواجه مزاعم بارتكاب جرائم حرب بالإضافة إلى إتهامات بالإشراف على سوء الإدارة الإقتصادية والسياسية التي أدت في النهاية إلى قرب إفلاس الدولة التي يبلغ عدد سكانها ٢٢ مليون نسمة، حيث أصبحت البلاد أمام سيناريوهين مرعبين إما الإنهيار التام وخروج الأمر عن حدود السيطرة داخلياً، أو محاولة الصمود بسرعة ومحاولة

التئام اللحمة الداخلية من جانب جميع التيارات السياسية السريلانكية من موالاة ومعارضة، لإختيار رئيس جديد كخطوة أولى يتبعها وضع اولويات التعاطى مع الأزمات المتوالية وعلى رأسها الأزمة الإقتصادية .

المؤشرات الاقتصادية :

تشير تقارير الخبراء والمحللين، أن اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا، أسهمت فى إحداث حالة من الإضطراب لإقتصاديات سريلانكا، وجاءت هذه الإضطرابات بعد ركود استمر لشهور منذ مارس ٢٠٢٠ بسبب أزمة جائحة فيروس كورونا، أدت فى أخر الامر إلى فشل الحكومة فى التعاطي مع الأزمة، بدءاً بإعلان عدم القدرة على الوفاء بدفع الديون، إلي حد إعلان رئيس وزرائها" رانيل ويكريميسنجه" أن مخزون البترول في البلاد، لا يكفي سوى ليوم واحد فقط، وقد تواجه المزيد من الصعوبات في الأشهر المقبلة، هذا فضلاً عن إنقطاع التيار الكهربائي، ووقف مبيعات البنزين والسولار للمركبات غير الضرورية، فى محاولة للحفاظ على مخزون الوقود المتضائل ، مع موجة غير مسبوقة من ارتفاع الاسعار، وسط ضعف الحالة الإقتصادية للمواطن السريلانكى، ومن ثم بروز مؤشرات لخطر الانهيار الكامل إلى حد لن يجدي معه الإصلاح ما لم تتمكن من تشكيل حكومة جديدة.

من ناحية أخرى أشارت تقارير محللين، أن من أسباب الأزمة أيضاً، قرار حكومة الرئيس السريلانكي السابق جوتابايا راجاباكسا، خفض الضرائب، ورفضها طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي، مع تراكم الديون، وتأييده حظر الأسمدة الكيماوية،الأمر الذي أثَّر على غلة المحاصيل، في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية في جميع أنحاء العالم، يُضاف لذلك اتهامات من جانب المعارضة باستئثار الرئيس وعائلته بالسلطة، واتهامات بفساد مالي وإدارى واستغلال للمناصب لتعيين الأقارب والمحيطين.

وكان ناندلال ويراسينغه حاكم البنك المركزي السريلانكي، حذر من إنهيار منظومة الإقتصاد السريلانكي تماماً، حيث سجل التضخم مستوى قياسيًا بلغ ٥٤,٦% في يونيو وسط إحتمالات أن يصل إلى ٧٠%، ما زاد الضغط على السكان الذين يعانون من

ضوائق مالية، يُضاف الي ذلك موقف المعارضة وقطاع كبير من المواطنين السريلانكيين الذين ألقو باللوم على أسرة الرئيس راجاباكسا، في حدوث الإنهيار الاقتصادي الذي ترك البلاد باحتياطيات لا تتجاوز ٥٠ مليون دولار وتسبب في تعطيل أغلب الواردات ونقص شديد في الغذاء والوقود والدواء والسلع الأساسية الأخرى، فيما واصل عشرات الآلاف من الأشخاص إحتجاجاتهم أمام مكتب رئيس الوزراء، مطالبين باستقالته بسبب الصعوبات الإقتصادية التي يعانون منها، فى الوقت الذى تضغط فيه المعارضة السياسية لإيجاد حل للأزمة الاقتصادية المتفاقمة بعد أعمال العنف الدامية التى شهدتها البلاد، وكانت الأزمة المتفاقمة قد أدت إلى إجبار الأخ الأكبر للرئيس، ماهيندا راجاباكسا، على الاستقالة من منصبه كوزير للمالية، ومع تفاقم الاستياء أعلن الرئيس عن فض الحكومة وتشكيل أخرى جديدة جديدة فى ابريل تالفت من ٢١ وزيراً، وهو عدد أقل بسبعة وزراء عن الحكومة السابقة التي استقالت بشكل جماعي قبل إسبوعين، بسبب الاحتجاجات.

ووفقاً لأراء الخبراء، فإن عدداً من المؤشرات كانت كفيلة بتوقع حدوث تدهور للأوضاع، لعل من أبرزها تصاعد الدين الخارجي والفشل فى الوفاء بدفع أقساطه المستحقة، ففيما تعد الصين من أكبر دائني سريلانكا وتمتلك قرابة ١٠% من الدين الخارجي لها، تليها اليابان والهند، كانت سريلانكا قد استدانت، قروض كبيرة من بكين منذ ٢٠٠٥ لمشاريع بنى تحتية، أصبح العديد منها ممتلكات مكلفة لا يمكن التخلص منها، وفى محاولة لحلحلة ازمة الديون لجأت الحكومة لتأجير ميناءها الاستراتيجي، هامبنتوتا لشركة صينية في ٢٠١٧، بعد تعثرها في دفع ديونها البالغة ١,٤ مليارات دولار المستحقة لبكين، والتي كانت قد استدانتها من أجل إنشاء الميناء.

ووسط توالى الأحداث تراجعت إحتياطيات النقد الأجنبي لدى سريلانكا إلى ١,٩٤ مليار دولار، خلال مارس الماضي، بمعدل إنخفاض ١٦% مقارنة بشهر فبراير، فيما إرتفعت الديون الخارجية إلى ٥١ مليار دولار، وإرتفاع فوائد خدمة الديون بقيمة ٣٦ مليون دولار على سندات دولارية مستحقة في ١٨ أبريل ٢٠٢٣، و٤٢,٢ مليون دولار على سندات لأجل عام ٢٠٢٨ ، وفي ٢٠١٨، اضطرت سريلانكا للتخلي عن

احتياطاتها من العملات الأجنبية لسداد ديون الحكومة، لتتراجع من ٦,٩ مليار دولار، إلى ١,٩ مليار دولار مارس الماضي، ما أدى إلى تأثر واردات البلاد من الوقود، الموارد الأساسية الأخرى، وهو ما تسبب بدوره في ارتفاع الأسعار.

وأمام هذا المشهد، بدت علامة إستفهام كبيرة حول ما سيحدث بعد ذلك في سريلانكا، ومن سيخلف الرئيس، وضرورة وجود قيادة سياسية منتخبة ديمقراطياً لاستعادة بعض الإستقرار، ولكن قبل أن يحدث ذلك، فإن المعارضة بحاجة إلى تأمين إتفاق بين الأحزاب البرلمانية لوضع خطة إنتقالية.

وفى خطوة أولى أعلن رئيس الحكومة رانيل ويكرمسينجه، اتخاذ جملة من القرارات للخروج من الازمة كان أولها استقالته من رئاسة الوزراء واستقالة الحكومة وتشكيل حكومة جديدة، ولسد الفراغ الدستورى قرر البرلمان تعيين ويكرمسينجه رئيساً بالإنابة مع دعوة البرلمان خلال إسبوع للتوافق على تسمية رئيس جديد للبلاد، والنظر فى مدى إمكانية إستمرار الحكومة الحالية أو إتخاذ قرار بتشكيل حكومة جديدة، فضلاً عن الدعوة إلي إجراء إنتخابات رئاسية بحلول نوفمبر ٢٠٢٤، وكتب ويكرمسينجه على صفحته على "تويتر": "من أجل ضمان استمرار عمل الحكومة وسلامة المواطنين، أقبل توصية قادة الحزب بإفساح المجال لحكومة تتشكل من جميع الأحزاب، ولتسهيل ذلك، سوف أتنحى عن منصبي كرئيس للوزراء."

ونرى أنه من المفيد لفهم ما يجري فى سريلانكا، وسبب الغضب المتصاعد في البلاد، يجب أولاً الإشارة إلي طبيعة العمل السياسي فى سريلانكا التى نالت إستقلالها عن الحكم البريطاني في عام ١٩٤٨، وتتألف من ثلاث مجموعات عرقية – السنهاليون والتاميل والمسلمون، وحكمتها عائلة واحدة هيمنت على مقاليد الحكم فيها، وهي عائلة الرئيس السيرلانكي السابق جوتابايا راجاباكسا، التى حكمت البلاد على مدى سنوات، وكان شقيقه ماهيندا راجاباكسا بطلاً بين الأغلبية السنهالية في عام ٢٠٠٩، عندما هزمت حكومته المتمردين التاميل بعد سنوات من الحرب الأهلية المريرة والدموية، فيما كان شقيقه جوتابايا، يشغل منصب وزير لدفاع في ذلك الوقت، ثم رئيساً لها حتى هروبه منها تحت وطأة الازمات المتوالية.

النظام السياسي في سريلانكا :

سريلانكا دولة ذات سيادة والسلطة التشريعية مفوضة للبرلمان ويتم إنتخاب أعضاء البرلمان بإجراء إنتخابات عامة وفقاً لأسس التمثيل النسبي، وكذلك يتم إنتخاب الرئيس من قبل الشعب ويفوض له السلطة التنفيذية بما فيها مسئولية الدفاع الوطني، وتتمتع سريلانكا بنظام متعدد الأحزاب ويقوم الشعب باستخدام أصواتهم لانتخاب الحكومة الجديدة كل خمس سنوات.

وتتبع البلاد نظام حكم جمهوري مكون من رئيس للدولة، وبرلمان مكون من (٢٢٥) عضواً، ويُنتخب الرئيس مباشرة من قبل الشعب لمدة (٥) سنوات قابلة للتجديد، ويتمتع الرئيس بأحقية التمسك بأية حقيبة وزارية في مجلس الوزراء، ويحق له تعيين أو إقصاء رئيس الوزراء أو أي وزير آخر، ويمكن للرئيس حل البرلمان وإعادة تشكيله، وإجراء استفتاء عام لأية قضية مهمة وإن سبق وأن رفضها

ويتكون المجلس البرلماني السريلانكي من (٢٢٥) عضواً، وينتخب أعضائه لفترة (٥) سنوات وفق نظام تمثيلي نسبي، ويتم إختيار (١٩٦) عضواً من قبل الشعب "تصويتا" و (٢٩) عضواً من قبل الأحزاب السياسية حسب نسبة الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات وتسمى (القائمة الوطنية)، ويتمتع البرلمان بسلطة الرقابة على المالية العامة للدولة، ومهمّته إصدار القوانين في البلاد.

ويرشح رئيس البرلمان ونائبه ونواب رئيس اللجان من قبل الأعضاء أنفسهم "تصويتا"، أما الأمين العام فيرشح من قبل رئيس الجمهورية وليس له صفة تمثيلية،كما أن لرئيس الجمهورية الحق باستدعاء أعضاء البرلمان أو حل المجلس البرلماني وإعادة الانتخابات من جديد ويشترط لذلك مرور سنة من تاريخ التعيين البرلماني للانتخاب، كما أن لرئيس الجمهورية الصلاحية بتعيين رئيس الوزراء ومحافظي الأقاليم.

ومهمة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ومجلسه تسيير دفة الحكم في البلاد..،وتنقسم سريلانكا إلى ٩ مجالس إقليمية، وتعد هذه المجالس الوحدات الأساسية للحكم المحلي في البلاد، ويرأس كل مجلس إقليمي وزير يتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية من ضمن أعضاء المجلس الذين يتم انتخابهم من قبل الشعب.

وتعد المحكمة العليا أعلى محكمة في البلاد، ونوع القانون الذي يطبق في القضايا الشخصية، مثل الطلاق يعتمد على ديانة الأشخاص المعنيين أنفسهم، فإذا كانوا مسلمين تطبق عليهم الشريعة الإسلامية وهكذا.

الدعوة لإختيار رئيس جديد

كان ثمة أولوية إختيار رئيس جديد للبلاد، عبر البرلمان لسد الفراغ الدستورى، ولهذا دعا رئيس الوزراء السريلانكى، نواب البرلمان للإنعقاد فى جلسة سرية ليتم من خلالها الإقتراع لإختيار ووضع ترتيب للمرشحين للرئاسة، بحسب الأفضلية في الاقتراع السري، وهي آلية تمنحهم حرية أكبر من الاقتراع المفتوح، ويحتاج المرشحون إلى أكثر من نصف الأصوات ليتم انتخابهم. وفي حال لم يتخطَ أيّ منهم العدد كأوّل خيار، فسيتم استبعاد المرشح الذي حصل على أقل عدد من الأصوات، ويتم توزيع الأصوات التي حصل عليها وفقاً للأفضلية الثانية.

وأكد المجلس أن الرئيس الجديد السلطة، سيقوم باستكمال الفترة المتبقية من ولاية راجابكسا، التي تستمر حتى نوفمبر ٢٠٢٤، يتم من بعدها الدعوة لاجراء إنتخابات رئاسية جديدة لإختيار رئيس جديد للبلاد،وصبيحة يوم الإقتراع، تم نشر أكثر من ١٠٠ ألف من رجال الشرطة والأمن حاملين بنادق هجومية على الطريق المؤدي إلى البرلمان، بالرغم من خلوّه من أي متظاهر.

المرشحون في الانتخابات :

إستقر البرلمان السريلانكى على إختيار ثلاثة مرشحين، يتم الإختيار من بينهم وفق مبدأ الاقتراع السرى بين نواب البرلمان، وحسب تحليلات المراقبين إقتصرت دائرة المنافسة على المرشّحين الأوفر حظاً للفوز برئاسة سريلانكا، وهم:

اولا : **رانيل ويكريميسينجه**: رئيس الوزراء المستقيل– رئيس الدولة بالإنابة لحين إنتخاب رئيس جديد–، ويُنظر إليه باعتباره الأوفر حظاً لخلافته، ويحظى بدعم رسمي من حزب راجابكسا SLPP ، الذى يمثل أكبر كتلة في البرلمان السريلانكى، وحسب أوساط السياسيين يُنظر اليه على أنه مؤيد للغرب وإصلاحي ليبرالي وهذا من شأنه تسهيل مفاوضات الإنقاذ مع صندوق النقد الدولي وأطراف أخرى حال فوزه.

وقد تولّى وهو نائب معارض رئاسة الوزراء ٦ مرّات من قبل، وبات رئيساً بالإنابة

بعد استقالة راجابكسا، ويقتنع مراقبون أنّ ويكريميسينغه سينفّذ حملة أمنية قاسية، حال فوزه بالرئاسة، وهو ما سيدفع المتظاهرين الذين يطالبون باستقالته ويتّهمونه بحماية مصالح راجابكسا، للنّزول إلى الشارع، فى المقابل يُعد وجهاً مرفوضاً من جانب المعارضة والمتظاهرين الذين أجبروا سلفه على مغادرة السلطة.

ثانيا : **دولاس ألاهابيروما**: السياسي المخضرم والبالغ من العمر ٦٣ عاما، وسبق له أن شغل مناصب وزير الرياضة ثم الطاقة ثم الإتصالات على التوالي في حكومة الرئيس راجاباكسا حتى أبريل ٢٠٢٢، حتي تقاعده، وهونائب برلماني سابق منشق عن حزب الرئيس راجابسكا SLPP ، لذا فإنه يحظى بقبول ودعم تيارات المعارضة، كما لا يواجه الكثير من الرفض من جانب المتظاهرين، رغم كونه عضواً (منشقاً) عن الحزب الرئاسي، إلا أنه تعهّد في تغريدة قبل ثلاثة أيام من إجراء الإقتراع بتشكيل "حكومة توافقية حقيقية لأوّل مرة في تاريخ سريلانكا حال فوزه بكرسي الرئاسة.

ويُذكر أنه قبيل لحظات من تسمية المرشحين رسمياً في البرلمان، أعلن زعيم وقطب المعارضة، ساجيت بريماداسا، إنسحابه من السباق لصالح ألاهابيروما، وقال بريماداسا، الذي خسر في الإنتخابات الرئاسية عام ٢٠١٩ وهو نجل الرئيس السابق راناسينج بريماداسا، الذي أُغتيل في تفجير إنتحاري لمتمردي التاميل في ١٩٩٣، إنّه يعلن إنسحابه من الترشح لمنصب الرئيس "من أجل مصلحة البلد الذي أحبه والشعب الذي أعتز به، فيما أفاد نائب من حزب بريماداسا SJBبأنّهما توصلّا إلى اتفاق، ينصّ على تولّي بريماداسا رئاسة الوزراء، في حال انتُخب ألاهابيروما رئيساً للدولة.

ثالثاً أنورا ديسانایاكي: زعيم حزب "جبهة تحرير الشعب" اليساري، ممثلاً عن التحالف الماركسي اللينيني المعارض الذي يشغل ٣ مقاعد في البرلمان.

وقد تمت عملية الاقتراع السري بين النواب في٢٠٢٢/٧/٢٠ تحت رقابة مشددة، تلاه إعلان رئيس البرلمان ماهيندا يابا آبيواردينا، فوز رئيس الوزراء السابق رانيل ويكريميسينجه بأغلبية أصوات البرلمان، وادى ويكرمسينجه اليمين أمام كبير القضاة، جاياتثا جاياسوريا، في حفل أقيم بمقر البرلمان في العاصمة كولومبو كرئيس جديد للبلاد.

رئيس سريلانكا الجديد

رانيل ويكريميسنجه من مواليد ١٩٤٩، ويبلغ من العمر ٧٤ عاماً شغل منصب رئيس الوزراء على فترات مختلفة من ١٩٩٣ وحتى ١٩٩٤، ليعود مرة اخري لنفس المنصب في ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٤، ومن ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٩، كما شغل أيضا منصب زعيم المعارضة لعدة سنوات متفرقة،ولد رانيل ويكرمسينجه لعائلة ثرية وتخرج من جامعة سيلان التي أهلته للعمل كمحامٍ، وفي عام ١٩٧٧ عينه عمه الرئيس جيه آر جايواردين، نائباً لوزير الخارجية، مما أهله ليتولى بعد ذلك منصب وزير شئون الشباب والتوظيف، وفي عام ١٩٨٩ عين الرئيس راناسينجي بريماداسا ويكرمسينج وزيرا للصناعة والعلوم والتكنولوجيا وقائداً لمجلس النواب، وقد تم تعيينه رئيساً للوزراء من قبل الرئيس مايثريبالا سيريسينا، الذي هزم الرئيس ماهيندا راجاباكسا في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥، وعقب أزمة فرار الرئيس السابق راجابسكا، تم إختيار ويكرمسينجه من جانب البرلمان رئيساً بالإنابة، وأخيراً تم اختياره من جانب البرلمان مرة رئيساً للبلاد.

ماذا بعد فوز ويكرمسينجه بكرسي الرئاسة؟

فى أعقاب توافق البرلمان على إختيار ويكرمسينجه رئيساً جديداً لسريلانكا، سرعان ما توالت ردود الفعل الدولية الإيجابية وبخاصة من جانب الأمم المتحدة التي أشادت بعملية إنتقال السلطة ،حيث صرحت المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في سريلانكا هناء سنجر حمدي: "حان الوقت الآن لجميع أصحاب المصلحة للمشاركة في مشاورات واسعة وشاملة لحل الأزمة الاقتصادية الحالية ومظالم الناس. "

فيما أكدت بريطانيا إلتزامها بدعم سريلانكا لمُواجهة التحديات الراهنة، التي تمر بها دولة الحيتان، وأكد اللورد طارق أحمد، وزير الدولة البريطاني لشئون جنوب ووسط آسيا وشمال إفريقيا والكومنولث أن المملكة المتحدة ستواصل دعم سريلانكا، لمواجهة كافة التحديات.

وصرح صندوق النقد في بيان بعد إختيار ويكرمسينجه أنه سيبدأ جولة جديدة من التفاوض التى تراعي الظروف التي تمر بها سريلانكا، مؤكداً أن أهداف برنامج سريلانكا الجديد المدعوم من الصندوق، هي إستعادة إستقرار الاقتصاد الكلي والقدرة

على تحمل الديون وأنه ستكون هناك حاجة لتخفيف عبء الديون من دائني سريلانكا وتقديم تمويل إضافي من الشركاء متعددي الأطراف للمساعدة في ضمان القدرة على تحمل الديون وسد فجوات التمويل.

وأكد صندوق النقد الدولي فى بيان، أنه اتفق مع حكومة سريلانكا الجديدة على بدء خطة لإنقاذ سريلانكا

تتمثل فى تقديم قرض بقيمة ٢،٩ مليار دولار، تمتد على أربعة أعوام للمساعدة فى الخروج من الازمة الإقتصادية الخانقة التي تمر بها البلاد.

تشكيل الحكومة :

واجه الرئيس السريلانكي الجديد، رانيل ويكريميسينجه، تحديات تشكيل حكومة موحدة وتجنب انهيار اقتصادي وشيك، فعقب فوزه أكد ويكريميسينغه، أن لديه ما يكفي من التأييد لأداء مهام منصبه، مقترحاً على عديد من النواب الانضمام إليه، لكن بعض أحزاب المعارضة رفضت ،واعربت إن توليه رئاسة الوزراء يفتقر إلى الشرعية ورفضت المعارضة الانضمام إلى فريقه.

وبصفته رئيساً، كانت أولى قرارات ويكريميسينغه إعلان تمديد حالة الطوارئ خاصة مع تواصل بعض الإحتجاجات على الرغم من سرعة نجاح البرلمان فى إختيار رئيس جديد للبلاد، ووجه قوات الأمن للتعامل مع مثيري الاضطرابات، وإخراج المحتجّين من المباني الحكومية التي احتلوها لضمان هيبة الدولة، مؤكداً أنه يعمل من أجل جميع مواطني سريلانكا وحريص على ضمان استقرارها.

وبعد مداولات مع أطراف العملية السياسية فى البلاد، أعلن الرئيس عن نجاحه فى تحقيق توافق بين الأراء والتوجهات السياسية فى اختيار النائب البرلماني، دينيش جوناواردينا، كرئيس جديد للوزراء، فيما قرر الرئيس إستمرار الحكومة المؤقتة مع وزراء حكومة سلفه الذين إستقالوا بعد ازمة فرار الرئيس السابق، وبناءً على ذلك ، تم تكليف الوزراء بالحقائب التي كانوا يشغلونها قبل استقالة الرئيس السابق غوتابايا راجاباكسا، فيما تم تعيين، صبري، الحزب الشيوعي، الذي كان وزيراً للعدل ووزيراً المالية في ظل إدارة راجاباكسا السابقة، وزيراً جديداً لوزارة الخارجية.

فيما كانت أولى تصريحات ويكرمسينجه موجهة للمواطنين بالتأكيد على أن النقص

في الوقود سينتهي بنهاية العام الجاري ٢٠٢٢، مؤكداً أن الازمة التي تعرضت لـــهـــا البلاد قفزت بمعدلات التضخم لنسب غير مسبوقة، وجعلت الغذاء بعيداً عن متـــنـــاول الناس، داعياً إلى حل سلمي للأزمة الراهنة بين روسيا وأوكرانيا التي أحد الأســبـــاب الرئيسية للوضع الحالي.

إلا أن واقع الحال، وطبقا لرؤى محللين فإنه لن تكون هناك حلول سهلة لإصـــلاح الإقتصاد المنهار ولعلاج مشاكل بلد عاش لأكثر من أربعة عقود شهد خلالها صدمـــات متعددة وكوارث طبيعية وإنهياراً اقتصادياً، ومع تفاقم معدلات الفقر، فإن مَن سيتولـــى زمام السلطة سيكون بحاجة إلى تنفيذ حلول فورية، مثل صرف مساعدات نقدية للفقراء لمعالجة المشكلات المتفاقمة التي تواجهها البلاد.

خاتمة:

مرت سريلانكا خلال الأشهر الأخيرة بمرحلة مخاض كبيرة من الازمات المتلاحقة، وعلي الرغم أن البرلمان السريلانكى نجح فى سد أزمة الفراغ الدستورى بتعيين رئيس الوزراء ويكرمسينجه رئيساً بالانابة، لحين إختيار إسم جديد عبر إقتراع سري عقـــده البرلمان، أفرزت نتائجه تسمية رانيل ويكرمسينجه رئيساً جديداً للبلاد، على أن يكمل فترة رئاسة الرئيس السابق راجابسكا التي تنتهى العام القادم، ليتم بعدها الـــدعـــوة لإجراء إنتخابات رئاسية جديدة، و إختيار ويكرمسينجه لتسيير دفة الحكم.

الا انه سيتم تسجيل تجربة سريلانكا في التاريخ حيث قدمت صورة مذهلة لأمـــة استطاعت أن تجتمع في احتجاج جماهيرى وحققت بشكل سلمى ما لم تستطع العمليـــة الانتخابية تحقيقه، كما أن استقالة راجاباكسا في المنفى تعد بمثابة نهاية لحُكم سياسى قوى أساء استخدام السلطة وحَكم سريلانكا لما يقرب من عقدين من الزمن، حـــيـــث شهدت ثورة غير دموية ، وهو ما يمكن أن يكون درساً للبلدان الأخرى حيث يمـــكـــن للقوة الشعبية أن تحفز مثل هذا التغيير الإيجابى، فسريلانكا دولة فريدة من نوعها في موقعها وتاريخها وتجارب شعبها، كما أن هناك العديد من خطوط الصدع في الـــعـــرق والدين في البلاد، ومع ذلك، لم تظهر في الاحتجاجات، إذ نظمت الجماهير المظاهـــرات عبر وسائل التواصل الاجتماعى للاحتجاج بطريقة لم تشهدها من قبل.